



OPEN  
GOVERNMENT  
MOROCCO

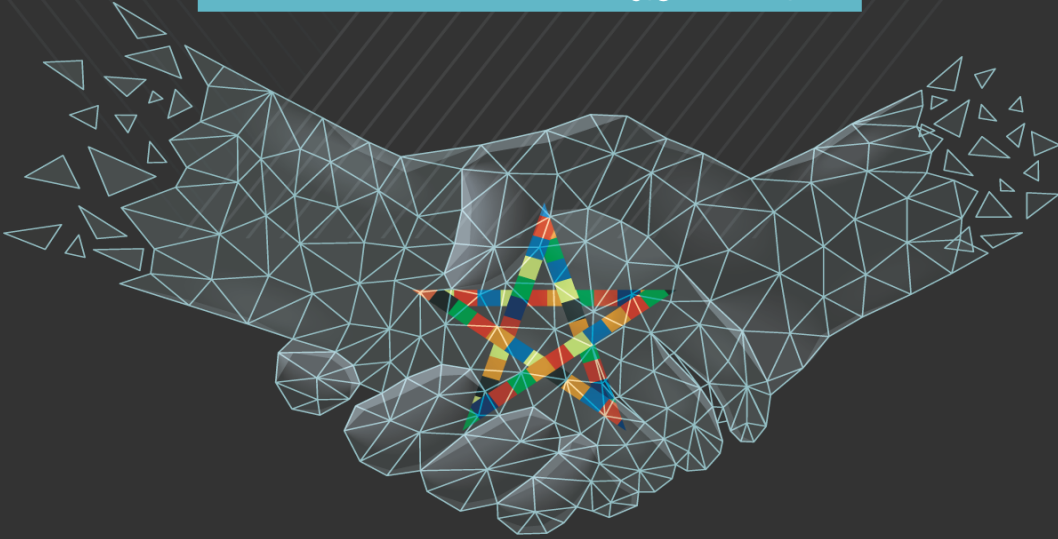
الحكومة المنفتحة بالمغرب  
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

اللقاء التشاوري حول

# الولوج للمعلومة

المنظم: المنتدى المغربي للصحافيين الشباب

اسبت 31 أكتوبر 2020 - الساعة الخامسة مساء



خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة  
عمل مشترك ... أجي تساهم (ي) فيه

[www.gouvernement-ouvert.ma](http://www.gouvernement-ouvert.ma)  
#OpenGovMorocco

تقرير اللقاء

نونبر 2020



## موضوع اللقاء

الولوج للمعلومة

## المنظم

المنتدى المغربي للصحفيين الشباب

## التاريخ

3 نونبر 2020 على الساعة الخامسة بعد الزوال

## المتدخلون

- السيدة سكيمة الصادقي، عضوة الهيئة المغربية للصحافيات الشابات/المنتدى المغربي للصحفيين الشباب
- السيدة وئام المستمد ممثلة قطاع إصلاح الإدارة
- السيدة زينب بوزار، منسقة مشروع "الحق في الوصول إلى المعلومات" بجمعية سمسسم مواطنة
- السيدة نادية حمايتي، عضوة المكتب التنفيذي للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
- السيد محمد العوني، صحافي وأستاذ الإعلام والتواصل رئيس منظمة حريات الإعلام والتعبير-حاتم
- السيدة منية الشتوكي، ممثلة لجنة الحق في الحصول على المعلومات
- السيد حاتم مورادي، ممثل قطاع إصلاح الإدارة
- السيدة فتيحة زبيبي، ممثلة المديرية العامة للجماعات الترابية/وزارة الداخلية

## المشاركون

- عدد المسجلين عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة: 557
- عدد المشاركين عبر الفايسبوك: أكثر من 1400 مشاهدة إلى حدود يوم 14 نونبر 2020.
- عدد المشاركين عبر تطبيق Zoom: 50

## التحديات / الإشكاليات المطروحة

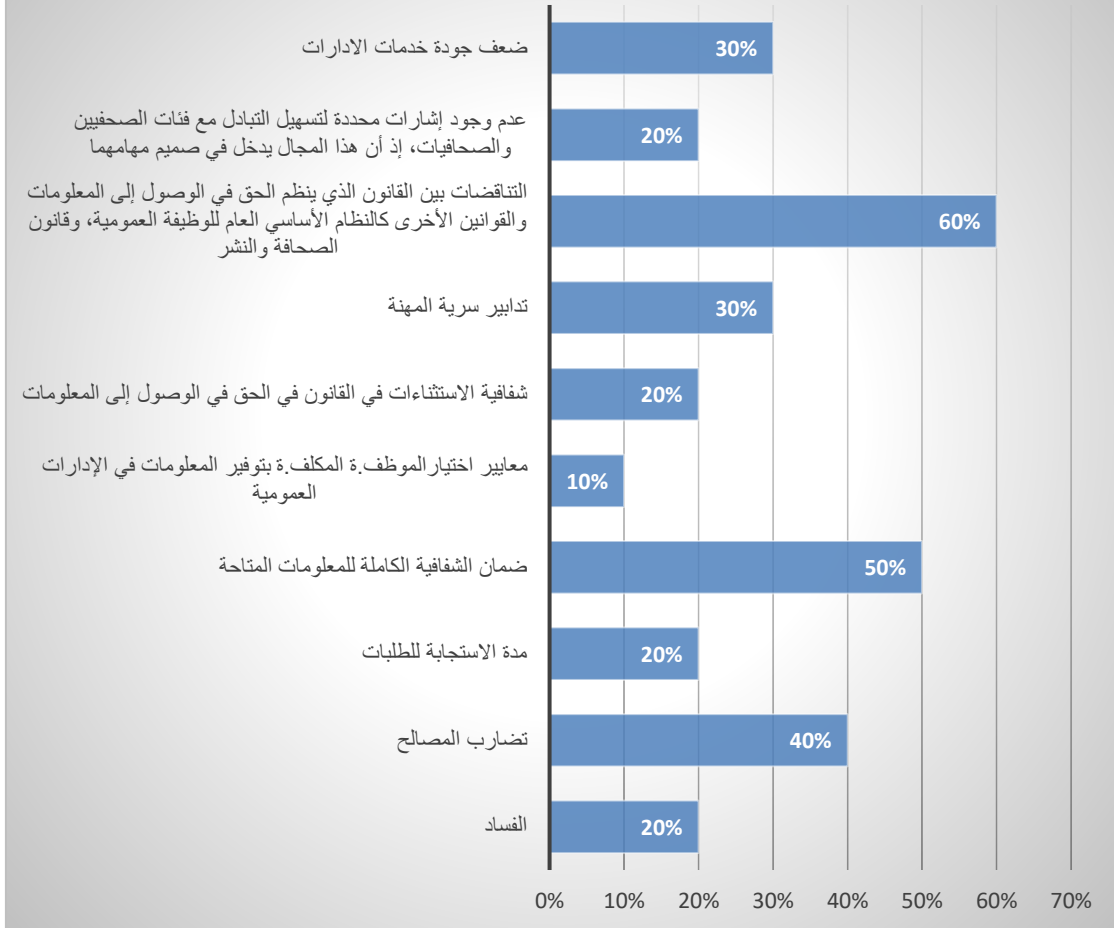
- غياب التنصيب على مساطر خاصة بالإعلاميين والباحثين بشأن الحصول على المعلومات بطريقة ميسرة في مقتضيات القانون رقم 31.13
- وجود تعابير فضفاضة ومصطلحات حمالة أوجه، من قبيل: الحياة الخاصة للأفراد، أمن الدولة الداخلي والخارجي



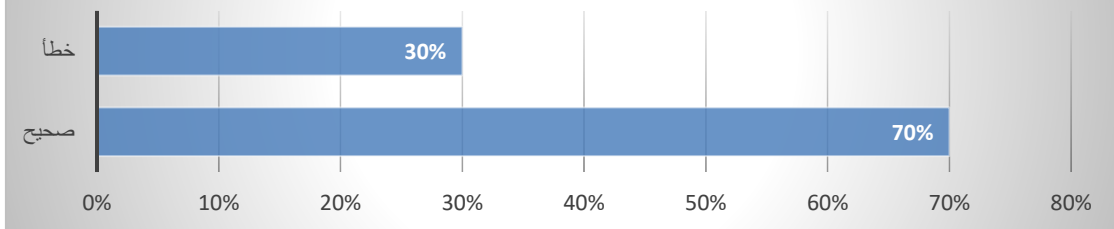
- المساس بالحق في تتبع القرار العمومي من خلال إضفاء السرية على مداوات مجلس الحكومة
- اعتبار السر المهني عقبةً تحد من انتشار ثقافة الحصول على المعلومات
- البطء في تعيين المكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومات، كما هو منصوص عليه في المادة 12 من القانون رقم 31.13
- تقاعس المؤسسات في التفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات بطريقة ورقية أو عبر البوابة
- وجود تنازع بين القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وبين نصوص قانونية أخرى بخصوص السر المهني وعلاقته بالحق في الحصول على المعلومات
- عدم القيام بإجراءات كافية من طرف لجنة الحق بالحصول على المعلومات للتعريف بمقتضيات القانون رقم 31.13
- غياب معلومات رقمية حول عدد طلبات الحصول على المعلومات التي توصلت بها لجنة الحق في الحصول على المعلومات، وعدم نشرها في موقعها الإلكتروني
- التأخر في إصدار نموذج طلب الحصول على المعلومات
- عدم التنصيص في القانون رقم 31.13 على حق الجمعيات في تقديم طلبات الحق في الحصول على المعلومات
- اصطدام تطبيق القانون رقم 31.13 مع بيروقراطية الإدارة المغربية ووجود مقاومات متعددة في وجه تطبيق القانون
- إشكالية ولوج المرأة للمعلومات العمومية خاصة في المجال القروي



### في رأيك، ما المشكلة الرئيسية في الحق في الوصول إلى المعلومات؟

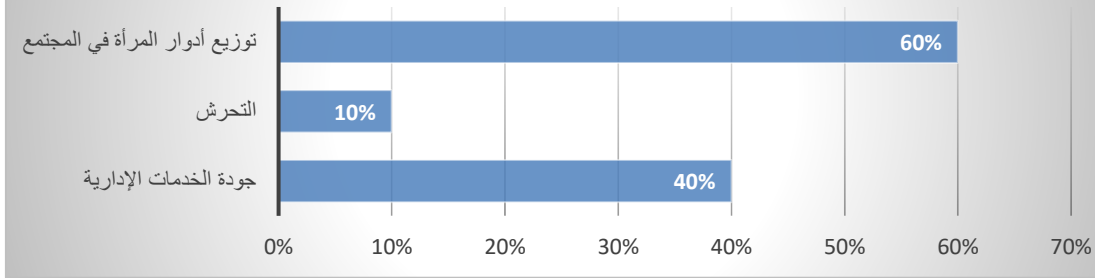


### هل تعتقد أن المعلومات غير متساوية/ غير عادلة بين الرجال والنساء من حيث إمكانية الوصول إليها

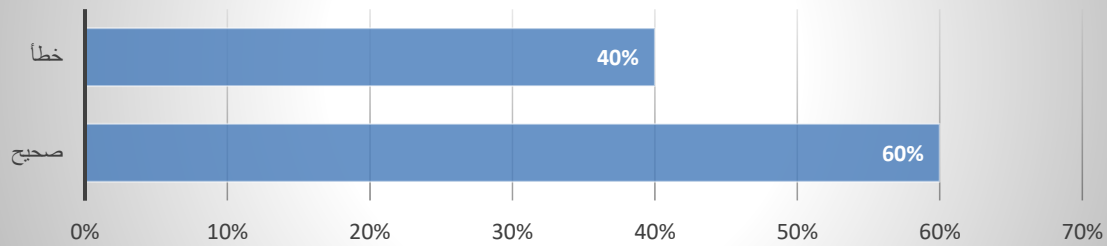




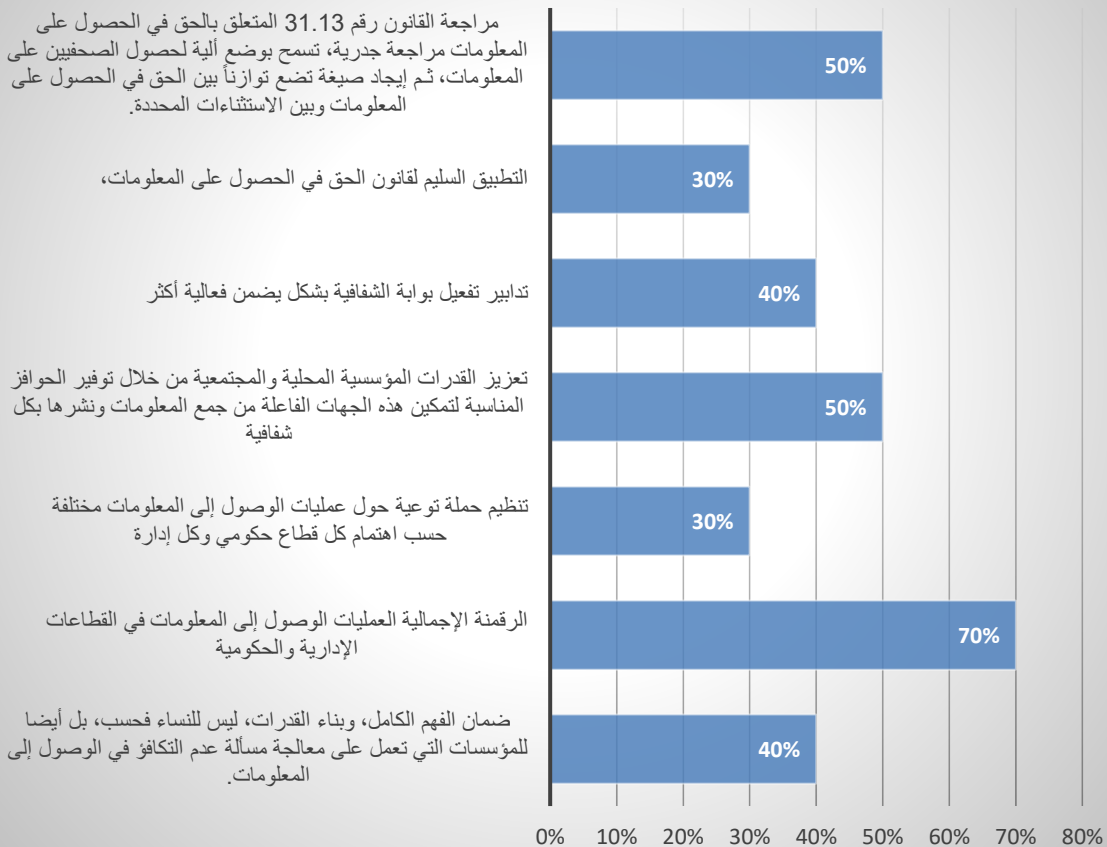
### إذا كانت الإجابة "نعم"، فإن هذا يرجع إلى مشكلة تتعلق ب



### في المغرب، يتيح الحق في الحصول على المعلومات الممارسة الديمقراطية الكاملة لحرية الرأي التعبير والإعلام



### برأيك، كيف يمكننا التغلب على الإشكاليات المتعلقة بالوصول إلى المعلومات من خلال





## الحلول المقترحة

- ضرورة دعم القدرات وتوعية وتحسيس أطر المؤسسات والجماعات الترابية في مجال الحق في الحصول على المعلومات
- تأطير المواطن بعلاقته مع طلبات الحصول على المعلومة باعتبارها يجب أن تتعلق بالمعطيات العمومية التي تنتجها او تتوفر عليها الإدارة العمومية ولا علاقة لها بطلبات حل المشاكل الشخصية أو مشاكل الموظف في علاقته بالإدارة أو الشكايات.
- دعم خلق مواقع إلكترونية من طرف المجتمع المدني من أجل تبسيط المعلومة العمومية، وتوظيف المعطيات والمعلومات وإتاحتها للمستعمل المباشر فمثلا المستثمر يحتاج لمعلومات تهم الفرص الاستثمارية وتحلل القوانين في هيئتها الخام.
- إعداد دلائل وورشات عمل للأشخاص المكلفين بقطاع الوصول إلى المعلومة في القطاعات الوزارية والإدارات
- الاستمرار في التزامات الخطة الوطنية الأولى للحكومة المفتوحة
- إنجاز مشروع خاص بالنساء والفتيات في الوسط القروي للوصول إلى المعلومة خارج ما هو رقمي
- برنامج وطني للتعريف والتوعية بالحق في الحصول على المعلومة وإشراك جميع الوزارات وجمعيات المجتمع المدني
- دعم لجنة الحق في الوصول إلى المعلومة من أجل تفعيل عملها وتطويره
- احداث برنامج للعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني بدون انتقائية، من أجل دعم القدرات والتوعية والتبسيط ودعم الممارسة لدى المواطنين والمواطنات
- ضرورة اعتماد النشر الاستباقي باعتباره هو الأصل بينما النشر التفاعلي أو خدمات الرد على طلبات الحصول على المعلومة تعتبر استثناء
- ضرورة اكتساب بوابات الحصول على المعلومة لصفة ملزمة للمؤسسات العمومية وكذلك للجنة الحصول على المعلومة من أجل التفاعل مع الطلبات والشكايات ومن أجل الاعتماد على مسطرة طلب المعلومة في الدعوى في حالة اللجوء إلى المحكمة الإدارية كمرحلة أخيرة
- نشر الأجوبة السابقة لتخفيف عملية الإجابة على الطلبات من طرف الإدارة وتخفيف مسطرة الطلبات على المواطن
- العمل على دمج الصحفيين وخاصة الصحافة الاستقصائية من أجل اعتماد قانون 31-13 في أعمالهم
- تكثيف تكوين المكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومة وإلزام باقي الهيئات بتعيين مكلف في حالة عدم وجوده
- إعداد نموذج باللغتين الرسميتين للمغرب العربية والأمازيغية ولما لا إضافة اللغتين الفرنسية والإنجليزية بما أن القانون يتيح للأجانب المقيمين بصفة قانونية للمغرب أن يتقدموا بطلبات الحصول على المعلومة
- عند إعداد الدلائل الأخذ بعين الاعتبار الفئات في حالة إعاقة



- إعداد التزامات خاصة بالنوع وإدخال النوع بطريقة عرضانية في جميع الالتزامات الأخرى وإشراك المنظمات النسائية للاستمرار في التوعية والتحسيس على الحق في الحصول على المعلومة وعلى الطرق والسبل لذلك
- فتح فضاء في الموقع الإلكتروني للحكومة المفتوحة لمشاركة مبادرات المجتمع المدني

### الأولويات المقترحة

عنوان الاقتراح	التحديات / الإشكاليات المطروحة	الحل المقترح	النتائج المنتظرة
مراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات	- غياب التنصيب على مساطر خاصة بالإعلاميين والباحثين بشأن الحصول على المعلومات بطريقة ميسرة. - عدم التنصيب على حق الجمعيات في تقديم طلبات الحق في الحصول على المعلومات - عدم إلزامية استعمال بوابة الشفافية من طرف المؤسسات والهيئات المعنية وكذا لجنة الحق في الحصول على المعلومات - البطء في الحصول على المعلومات	دمج بنود داخل القانون من أجل: - العمل على دمج الصحفيين وخاصة الصحافة الاستقصائية من أجل اعتماد قانون 13-31 في أعمالهم - إلزامية استعمال بوابة الشفافية من طرف المؤسسات والهيئات المعنية وكذا لجنة الحق في الحصول على المعلومات - وضع آلية خاصة لحصول الجمعيات على المعلومات مراجعة مدة تلقي المعلومات كما هي منصوص عليها في القانون 31.13	تبسيط مساطر الولوج للمعلومات تعزيز الإطار قانوني بما يمكن من اعتماد قانون 13-31 في أعمال الصحفيين تسهيل ولوج القطاع المدني للمعلومات من أجل أداها لمهامها ذات طابع المنفعة العامة



<p>-تفعيل القانون المؤطر -تحقيق الشفافية وتسهيل عملية الولوج للمعلومات</p>	<p>إطلاق منصة إلكترونية وطنية خاصة بالنشر الاستباقي والزامية اعتمادها من طرف المؤسسات والهيئات المعنية</p> <p>إصدار دليل النشر الاستباقي</p> <p>نشر الأجوبة السابقة لتخفيف عملية الإجابة على الطلبات من طرف المؤسسات أو الهيئات المعنية</p>	<p>تقاعس المؤسسات والهيئات المعنية في نشر المعلومات استباقيا بما فيها تلك المنصوص عليها في المادة 10 من القانون المؤطر لهذا الحق</p>	<p>تعزيز النشر الاستباقي للمعلومات</p>
<p>ممارسة المواطن لحقه في الولوج إلى المعلومة تفادي الإشكاليات المتعلقة بطلبات حل المشاكل الشخصية أو مشاكل الموظف في علاقته بالإدارة أو الشكايات</p>	<p>إحداث برنامج وطني/ حملة تواصلية واسعة للتعريف وتوعية المواطنين بالحق في الحصول على المعلومات وإشراك المؤسسات والهيئات المعنية وكذا جمعيات المجتمع المدني</p>	<p>غياب المعلومات الكافية عند المواطن حول الحق في الحصول على المعلومات وطبيعة المعلومات العمومية التي يمن الحصول عليها والتي لا علاقة لها بطلبات حل المشاكل الشخصية أو مشاكل الموظف في علاقته بالإدارة أو الشكايات.</p> <p>عدم القيام بإجراءات كافية من طرف لجنة الحق بالحصول على المعلومات للتعريف بمقتضيات القانون رقم 31.13</p>	<p>تأطير وتحسيس المواطن بالحق في الحصول على المعلومات وكيفية ممارسته</p>
<p>ضمان التفاعل الإيجابي والفعال مع طلبات الحصول على المعلومات من طرف</p>	<p>إلزام باقي الهيئات بتعيين مكلف في حالة عدم وجوده</p>	<p>-البطء في تعيين المكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومات، كما هو منصوص عليه في المادة 12 من القانون رقم 31.13</p>	<p>تكثيف تكوين المكلفين بتلقي</p>





<p>الأشخاص المكلفين على مستوى المؤسسات والهيئات المعنية</p>	<p>تنظيم المزيد من التدريبات لفائدة المكلفين بتلقي طلبات الحصول على المعلومة</p>	<p>-تقاعس المؤسسات في التفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات بطريقة ورقية أو عبر البوابة -وجود تنازع بين القانون رقم 31.13 وبين نصوص قانونية أخرى بخصوص السر المهني وعلاقته بالحق في الحصول على المعلومات</p>	<p>طلبات الحصول على المعلومة</p>
<p>تحقيق العدالة في الحق في الوصول للمعلومة وتفعيل الحكامة الدامجة</p>	<p>إنجاز مشروع خاص بالنساء والفتيات في الوسط القروي للوصول إلى المعلومة خارج ما هو رقمي وإشراك المنظمات النسائية للاستمرار في التوعية والتحسيس على الحق في الحصول على المعلومة وعلى الطرق والسبل لذلك</p>	<p>إشكالية ولوج المرأة للمعلومات العمومية خاصة في المجال القروي</p>	<p>تعزيز ولوج المرأة إلى المعلومات العمومية</p>